Independent Organization International

May 23, 2024
العدد 41

تصدر عن مؤسسة المستقلين الدولية
(نشرة إسبوعيةإخبارية لقضايا الهجرة غير النظامية)

رئيس مجلس الادارة : بسمة فؤاد

النشرة الإخبارية

محكمة الجنايات تصدر أحكاماً رادعة بالسجن المؤبد والمشدد ضد 35 متهماً في قضية تهريب المهاجرين

في حكم رادع ضد مافيا تهريب المهاجرين والهجرة غير الشرعية, قضت محكمة الجنايات الاستئنافية لجرائم الإرهاب والاتجار بالبشر, برئاسة المستشار خالد الشباسي, بأحكام تتراوح بين السجن المؤبد والمشدد 5 سنوات على 35 متهما. يأتي ذلك على خلفية حادث غرق مركب ليبي أمام سواحل اليونان نهاية العام الماضي, كان يقل 281 شخصا من جنسيات مختلفة, بينهم 8 مصريين.

خلفية القضية:نظرت المحكمة قضية 36 متهما من مافيا الهجرة غير الشرعية, المتورطين في حادث غرق المركب الليبي الذي أدى إلى مصرع عدد كبير من ركابه, بينهم 3 مصريين, فيما تم إنقاذ 5 مصريين آخرين. وكشفت أوراق القضية أن زعيم المافيا ليبي الجنسية, متزوج من مصرية, يعاونه شقيق زوجته المصري المتزوج من ليبية, وتاجر ذهب, وصاحب مزرعة, وصاحب وكالة سفريات, وصاحب مكتب سياحة, وتاجر سيارات, وثلاث سيدات وآخرون.

أنشطة الشبكة الإجرامية:تجمع العصابة الراغبين في السفر بمزرعة أحد المتهمين, قبل تسفيرهم إلى ليبيا بالتنسيق مع وكالات السفر والسياحة لإنهاء الإجراءات. يتولى تاجر الذهب توفير العملات الأجنبية وتغييرها, بينما يدير زعيم التنظيم العملية وينسق مع الأطراف الخارجية في ليبيا.

الأحكام الأولية والاستئناف:كانت محكمة الدرجة الأولى قد أصدرت أحكاما متفاوتة بين السجن المؤبد والمشدد 3 سنوات والبراءة. استأنفت النيابة العامة على الأحكام المخففة والبراءات, وطالبت بتشديد العقوبات. قبلت المحكمة الاستئنافية طلب النيابة وأيدت الأحكام المشددة, ورفضت استئناف المتهمين, باستثناء تبرئة فتاة عمرها 19 عاما لعدم وجود دليل على تورطها.

أشادت المحكمة بجهود الدولة في مكافحة الهجرة غير الشرعية, مشيرة إلى أن العصابات تهرب من السيطرة الأمنية المصرية بلجوئها إلى دول مجاورة مثل ليبيا لتسهيل خروج المهاجرين إلى أوروبا عبر الساحل الليبي.

شكري: جهود مصر الأمنية والتنموية تمنع مغادرة أي مركب هجرة غير شرعية منذ 2016

قال سامح شكري, وزير الخارجية, إنه منذ عام 2016 لم تغادر أي مركب للهجرة غير الشرعية الشواطئ المصرية, وذلك بفضل الجهود الأمنية المصرية ووجود البحرية لمنع هذه القوارب, حفاظاً على أرواح المهاجرين وتقديراً للواقع تجاه السواحل الأوروبية, إلى جانب الجهود التنموية التي وفرت سبل العيش الكريم.

وأضاف خلال مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره اليوناني, عبر فضائية «إكسترا نيوز», أن مصر بذلت جهوداً أمنية كبيرة للقضاء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية, والتصدي لمنظمات الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر. وأشار إلى أن المجتمع الدولي لم يقدم الدعم الكافي, لكن مصر اتخذت هذه الإجراءات من منطلق المسؤولية وتاريخها في استضافة المهاجرين ورعايتهم.

وتابع شكري أن مصر تستضيف 9 ملايين مهاجر وفقاً لتقديرات منظمة الهجرة, وأن هؤلاء المهاجرين اندمجوا في المجتمع المصري دون الحاجة إلى معسكرات, ويستفيدون من الضمان الاجتماعي والخدمات المقدمة لهم من غذاء وطاقة وتعليم مجاني وصحة.

فنلندا تعتزم إعادة المهاجرين القادمين عبر روسيا دون النظر في طلبات لجوئهم

تعتزم فنلندا إصدار قانون يقضي بإعادة المهاجرين القادمين إليها عبر الأراضي الروسية دون النظر في طلبات اللجوء الخاصة بهم. صرح رئيس الوزراء الفنلندي, بيتري أوربو, لشبكة "سكاي نيوز" الناطقة بالإنجليزية أمس الأحد, قائلاً: "لا يمكننا السماح بوجود مهاجرين على الحدود, خاصة وأن روسيا يمكنها التحكم في من يأتي ومتى وأين يصلون إلى حدود فنلندا؛ لذلك علينا تعزيز تشريعاتنا".

يسمح مشروع القانون للسلطات الحدودية الفنلندية بإعادة طالبي اللجوء القادمين من روسيا إلى مكانهم الأصلي, سواء باستخدام القوة أو بدونها, باستثناء الأطفال والمعاقين. كانت فنلندا قد أغلقت حدودها مع روسيا العام الماضي لوقف تدفق الوافدين المتزايد.

سيتم إحالة مشروع القانون إلى البرلمان الأسبوع المقبل, لعرضه على اللجنة الدستورية للنظر فيه. يحتاج القانون إلى موافقة خمسة أسداس الأصوات في البرلمان لتمريره, وهو الحد الأعلى المطلوب فيما يتعلق بالمسائل الدستورية.

ضبط عشرات المهاجرين غير النظاميين في ليبيا وإعادتهم طوعاً إلى نيجيريا

ضبطت قوة أمنية في غرب ليبيا عشرات المهاجرين غير النظاميين قبل تهريبهم إلى الشواطئ الأوروبية من قبل عصابة تتاجر بالبشر. وقالت "المنظمة الدولية للهجرة" إن 147 مهاجراً عادوا طوعاً إلى نيجيريا.

في عملية الاعتراض, أعلنت "قوة دعم المديريات في المنطقة الغربية" أنها ضبطت مهاجرين من بنغلاديش كانوا يستعدون للهجرة غير النظامية عبر البحر, وتم تسليمهم لجهاز الهجرة غير المشروعة في طرابلس. يأتي هذا بعد ضبط مهاجرين أفارقة الأسبوع الماضي.

كما أعلنت "المنظمة الدولية للهجرة" أن 147 مهاجراً, بينهم طفلان غير مصحوبين, عادوا طوعاً إلى لاغوس في نيجيريا بدعم من برنامج المساعدة الإنسانية الطوعية.

وأوضحت المنظمة أنها أعادت أكثر من 9300 مهاجر إلى ديارهم في عام 2023 عبر برنامج "الرحلات الإنسانية الطوعية", ما يثير التساؤلات حول فعالية البرنامج في تقليص أعداد المهاجرين في ليبيا.

فى سياق آخر, عقدت "المنظمة الدولية للهجرة" جلسة حوار وتوعية في بنغازي لتمكين النساء والأطفال السودانيين النازحين من مشاركة قصصهم وتعزيز الثقة المجتمعية. وحددت المناقشات احتياجات الدعم المستقبلية.

تعمل الأجهزة المعنية بمكافحة الهجرة في ليبيا على استعادة المهاجرين الفارين عبر البحر المتوسط ووضعهم في مراكز احتجاز, حيث يتعرضون لسوء المعاملة. ويظل عدد آخر من المهاجرين محتجزين في مقرات غير رسمية, حيث يتعرضون لأعمال السخرة والمعاملة القاسية

أشار رئيس المنظمة الدولية للهجرة, أنطونيو فيتورينو, في مارس الماضي, إلى أن عدد المهاجرين في مراكز الاحتجاز الرسمية في ليبيا يبلغ 5 آلاف فرد, وهو جزء بسيط من العدد الكلي للمحتجزين في البلاد.

تزايد القمع في تونس: هجوم على المجتمع المدني والصحافة

أعلنت منظمة العفو الدولية اليوم أن الحكومة التونسية قامت خلال الأسبوعين الماضيين بحملة قمعية غير مسبوقة ضد المهاجرين واللاجئين، والمنظمات غير الحكومية التي تدافع عن حقوقهم، وكذلك ضد الصحافيين، وذلك بعد فترة من تصاعد العنف ضد هؤلاء الأشخاص في تونس. تأتي هذه الحملة بعد اجتماع تنسيقي مع وزارة الداخلية الإيطالية لبحث قضايا الهجرة. منذ بداية شهر مايو، قامت السلطات التونسية بالعديد من الاعتقالات والاستدعاءات والتحقيقات مع أعضاء في منظمات المجتمع المدني بتهم غير واضحة، مما أثار قلق منظمات حقوق الإنسان. في الوقت نفسه، تصاعدت عمليات الترحيل غير القانونية والإخلاءات القسرية للمهاجرين، وتم اعتقال أصحاب عقارات قاموا بتأجير شقق للمهاجرين بدون تصاريح رسمية. المديرة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية، هبة مرايف، حثت السلطات التونسية على وقف هذه الحملة الشرسة والعمل على تحقيق العدالة ووقف الانتهاكات ضد اللاجئين والمهاجرين والصحافيين والمنظمات غير الحكومية.

"جهود مكافحة الهجرة غير الشرعية: اتحاد شباب المصريين بالخارج ينظم مؤتمرًا بالتعاون مع بيوت الشباب المصرية"

اتحاد شباب المصريين بالخارج، برئاسة الدكتور محمود حسين، يُشيد بجهود بيوت الشباب المصرية في خدمة أبناء مصر داخل البلاد وخارجها. وأعلن الاتحاد عن تنظيم مؤتمر حول مخاطر الهجرة غير الشرعية بالتعاون مع بيت شباب الإسماعيلية، مُثمنًا جهود رئيس الجمعية ومدير البيت في تقديم الدعم الكامل. وأشاد المنسق العام للمؤتمر بالدعم الذي يُقدمه اللواء ايهاب نصير المدير التنفيذي لبيوت الشباب وإبراهيم عبدالعال مدير بيت الشباب..

"ارتفاع حاد في الهجرة: تونس تشهد زيادة في أعداد القوارب المهاجرة والمأساة تتصاعد"

أعلن الحرس الوطني في تونس اليوم أنه تم انتشال جثث أربعة مهاجرين قبالة سواحل البلاد، وذلك في ظل زيادة أعداد قوارب المهاجرين المتجهة من تونس إلى إيطاليا في الفترة الأخيرة. وأوضح الحرس الوطني أن خفر السواحل تمكن من إنقاذ 52 مهاجرا في واقعة منفصلة، كما تم القبض على تسعة مهربين واحتجاز قوارب. يأتي هذا في سياق فقدان عدد من المهاجرين التونسيين، حيث كان الحرس الوطني قد أعلن عن فقدان 23 شخصًا على الأقل بعد انطلاقهم على متن قارب متجه إلى إيطاليا. تواجه تونس تحديات في مجال الهجرة، إذ تحل محل ليبيا كواحدة من النقاط الرئيسية للهجرة من الفقر والصراع في مناطق مختلفة من أفريقيا والشرق الأوسط، حيث يسعى الأشخاص لبناء حياة أفضل في أوروبا.

إدارة بايدن تهدد بمقاضاة ولاية أوكلاهوما بسبب قانون مكافحة الهجرة غير الشرعية

تهدد إدارة الرئيس بايدن بمقاضاة ولاية أوكلاهوما، التي يقودها الجمهوريون، بسبب جهودها في مكافحة الهجرة غير الشرعية - بعد مقاضاة ولايتين أخريين بسبب مشاريع قوانينهما المضادة للهجرة غير الشرعية. وقد كتبت وزارة العدل إلى حاكم ولاية أوكلاهوما كيفين ستيت والنائب العام جنتنر درموند بشأن مشروع القانون HB 4156. هذا القانون يجعل من الجريمة أن يكون الشخص في الولاية بشكل غير قانوني، ويمنح الشرطة المحلية السلطة لاعتقال المهاجرين غير الشرعيين وطلب منهم مغادرة الولاية في غضون 72 ساعة بعد إدانتهم أو الإفراج عنهم من الحجز. وقد وقع ستيت على هذا القانون في هذا الشهر ومن المقرر أن يدخل حيز التنفيذ في الأول من يوليو. ويتشابه القانون مع القوانين التي تمت الموافقة عليها وتنفيذها في آيوا وتكساس، والتي تعرضت لاحقًا للمقاضاة من قبل وزارة العدل. ويقول المسؤولون الفيدراليون إن هذه القوانين تنتهك سلطة الحكومة الفيدرالية في قانون الهجرة وتنفيذه. وقد أكدت وزارة العدل أنها ستقاضي ولاية أوكلاهوما لمنع تنفيذ القانون إلا إذا وافقت الولاية على عدم تطبيقه. على الجانب الآخر، تعهدت أوكلاهوما بالدفاع بقوة عن القانون إذا تم مقاضاتها، ملقية باللوم على إدارة بايدن لأزمة الحدود الجنوبية.

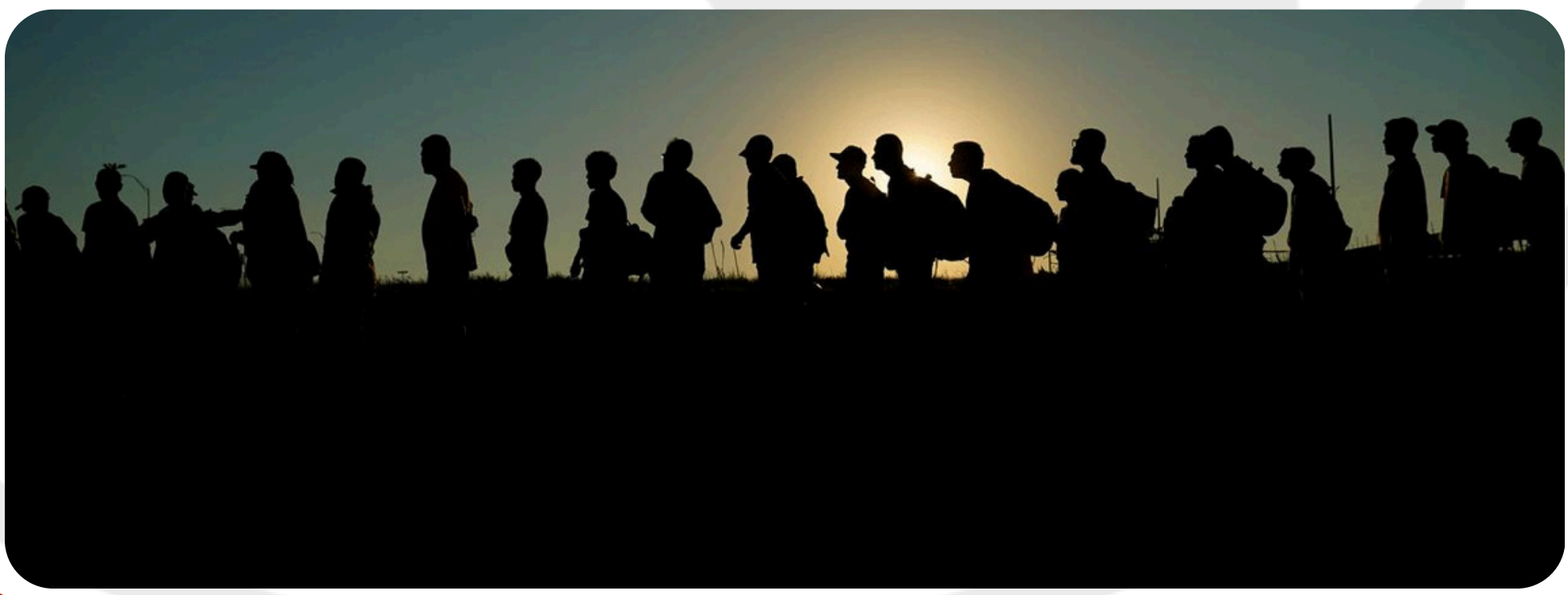

اتفاق جديد بين المملكة المتحدة وبنجلاديش لتسريع عملية إعادة المهاجرين غير الشرعيين

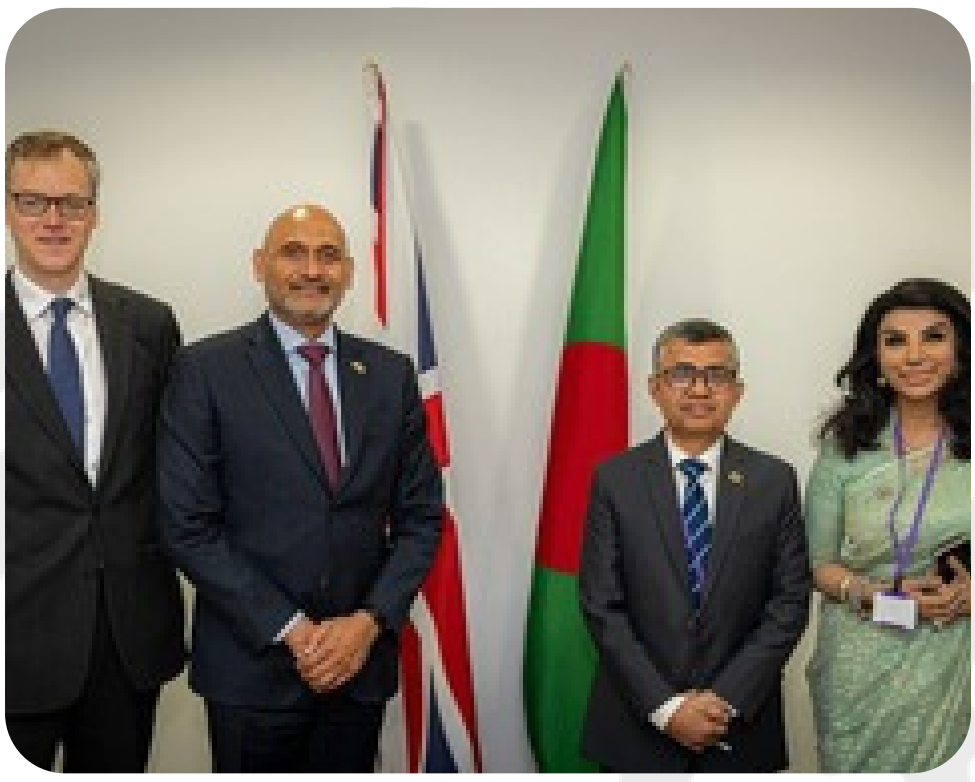

خلال الاجتماع الأول للفريق العامل المشترك للشؤون الداخلية الذي عُقد في لندن هذا الأسبوع, التزمت كلتا الدولتين بتعزيز شراكتهما وتعميق التعاون في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

يهدف الاتفاق الجديد بشكل أساسي إلى تبسيط عملية العودة من خلال إلغاء مقابلة إلزامية في الحالات التي تتوفر فيها أدلة داعمة جيدة للإعادة.

سيتيح هذا التحرك إعادة المتقدمين بطلبات اللجوء الفاشلة والمسجلين الأجانب والأفراد الذين يتجاوزون مدة تأشيراتهم الدخولية العودة بشكل أسرع.

صرّح السيد مايكل تومالينسون, النائب وزير مكافحة الهجرة غير الشرعية, قائلًا:

تعتبر تسريع عمليات العودة جزءًا حيويًا من خطتنا لمنع الأشخاص من القدوم أو البقاء هنا بشكل غير قانوني. بنجلاديش شريك موثوق به, ومن الرائع أن نعزز علاقاتنا معهم في هذا الصدد وفي مجموعة من المسائل الأخرى. لقد شهدنا بالفعل أدلة واضحة على الأثر الكبير الذي يترتب عن هذه الاتفاقات في الهجرة غير الشرعية. يتطلب التعامل مع القضايا العالمية حلولًا عالمية, وأتطلع بشغف إلى العمل مع بنجلاديش وشركاء آخرين لإقامة نظام أكثر عدالة للجميع.

كما التزم الفريق العامل المشترك بالتالي:(الاستمرار في تيسير الهجرة القانونية من خلال مسارات التأشيرات الحالية_مكافحة الهجرة غير الشرعية من خلال تعزيز التعاون في مجال سوء استخدام التأشيرات, وتعزيز تبادل البيانات, وبناء القدرات_تطوير فهم الطرفين للنهج المتبع لديهما في مكافحة الجريمة المنظمة الخطيرة)

تأتي هذه التعاونات استمرارًا للاجتماع الأخير بين رئيس الوزراء البنجلاديشي الشيخ حسينة ووزيرة الهند الهادئ آن ماري تريفيليان في دكا. أكد رئيس الوزراء حسينة أن بنجلاديش تتبنى موقفًا حازمًا بشأن الهجرة غير الشرعية, بينما شكرت وزيرة تريفيليان رئيس الوزراء حسينة على دعمها في الموافقة على الاتفاق الجديد للعودات.

في العام الماضي, تم إعادة 26,000 شخص ليس لديهم حقوق قانونية للبقاء في المملكة المتحدة إلى بلدانهم, بنسبة زيادة بلغت 74% مقارنة بعام 2022. وأدى الاتفاق الذي تم التوقيع عليه مع حكومة ألبانيا لتسريع العودات إلى تقليل عدد الوافدين بزوارق صغيرة من ألبانيا بأكثر من 90%.

"محكمة يونانية تسقط التهم ضد مصريين في حادث غرق قارب مهاجرين"

أسقطت محكمة يونانية التهم الموجهة لتسعة مصريين في حادث غرق قارب مهاجرين قبالة سواحل اليونان, وذلك بعد أن أعلنت عدم اختصاصها في القضية. تمت محاكمة المصريين بتهمة التسبب في الحادث الذي أسفر عن مقتل مئات المهاجرين, لكن التهم تمت إسقاطها بسبب عدم اختصاص المحكمة. يواجه المتهمون عقوبة السجن مدى الحياة في حال إدانتهم بتهم جنائية تتعلق بالحادث. يشير محامون من منظمات حقوقية إلى تهديد حق المتهمين في الحصول على محاكمة عادلة, ويطالبون بالتحقيق في مزاعم بتورط خفر السواحل اليوناني في عملية الإنقاذ. تعتقد المنظمات أن أكثر من 500 شخص غرقوا في الحادث الذي وقع في طريقهم من ليبيا إلى إيطاليا, مما أثار ضغطًا على الحكومات الأوروبية لتعزيز إجراءات الحماية للمهاجرين.

المدعي العام جنتنر دراموند يتعهد بالدفاع عن قانون أوكلاهوما بشأن الهجرة بعد تهديد إدارة بايدن بمقاضاتها

بعد تهديد إدارة الرئيس بايدن بمقاضاة ولاية أوكلاهوما بسبب قانونها الجديد حول الهجرة غير الشرعية, أكد المدعي العام جنتنر دراموند استعداده للدفاع عن القانون. في رسالة موجهة لها في 15 مايو, هددت وزارة العدل الأمريكية بمقاضاة الولاية إذا لم تتم تجاوبها مع مطالبها بعدم تنفيذ القانون 4156. في رده على ذلك في 17 مايو, أكد دراموند على حق أوكلاهوما في حماية حدودها ومواطنيها وعبّر عن استعداده للدفاع عن الولاية في حال مقاضاتها من قبل إدارة بايدن. علاوة على ذلك, شدد على أن القانون يهدف إلى مكافحة الجريمة بشكل صارم دون التسامح مع أي تمييز عرقي. في حين طالب السيناتور بروكس ورئيس مجلس النواب مكول بضرورة التصدي للهجرة غير الشرعية بشكل فعّال, معربين عن استعدادهم للدعم في هذا الصدد.

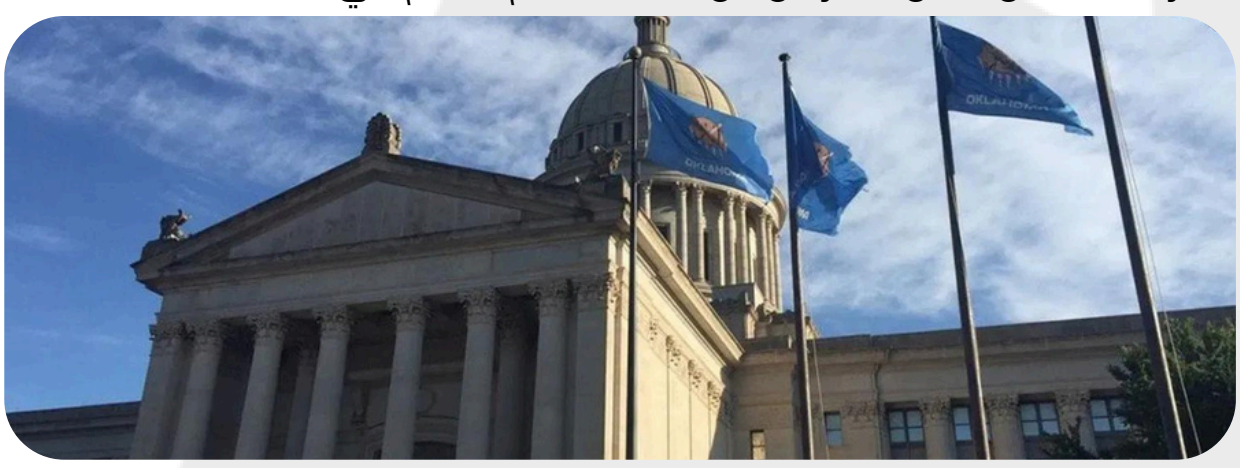

"الاتحاد الأوروبي يعترف بصعوبة وضع المهاجرين في تونس والمغرب وموريتانيا"

اعترف الاتحاد الأوروبي يوم الثلاثاء بتعقيدات الوضع بعدما كشف تقرير صحفي أن تونس والمغرب وموريتانيا يقومون بنقل المهاجرين وتركهم في الصحراء بتمويل من الاتحاد الأوروبي. وأكد المتحدث باسم المفوضية الأوروبية, إريك مامر, أن هذا الوضع صعب ومتغير بسرعة, مع التعهد بمواصلة العمل على التصدي لهذه التحديات.

وقد ورد في التقرير أن "أوروبا تدعم وتمول وتشارك مباشرة في عمليات سرية في دول شمال إفريقيا لنقل الآلاف من المهاجرين وتركهم في الصحراء أو مناطق نائية, بهدف منعهم من الوصول إلى الاتحاد الأوروبي".

وتحدث التقرير عن "نظام تهجير جماعي يديره الاتحاد الأوروبي ودول أوروبية بفضل تمويلات مالية ومعدات ومعلومات استخباراتية وقوات أمن".

ووفقاً للتقرير, يتم القبض على اللاجئين والمهاجرين في المغرب وموريتانيا وتونس بناءً على لون بشرتهم, ثم يتم نقلهم إلى مناطق نائية في الصحراء, حيث يتعرضون للتهجير القسري والاستغلال من قبل تجار البشر والعصابات.

تعاون الاتحاد الأوروبي مع تلك الدول يشمل توفير تمويلات لتعزيز قدراتها على مكافحة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا, حيث خصصت بروكسل مبالغ مالية هامة لكل من تونس وموريتانيا والمغرب بهذا الصدد.

وتسعى جهود الاتحاد الأوروبي إلى تفادي تدفق المهاجرين عبر البحر الأبيض المتوسط من خلال تعزيز المراقبة على الحدود وتسريع عمليات ترحيل من لا يحق لهم اللجوء, بالتزامن مع الإصلاحات الشاملة لقوانين اللجوء.

وقد أجرى تحالف لايتهاوس ريبورتس الصحفي مقابلات مع أكثر من 50 مهاجرا أسود طردوا من تلك الدول, وكلهم من إفريقيا جنوب الصحراء, مما ساهم في توثيق الانتهاكات التي يتعرضون لها.

وعلى الرغم من نفي مسؤولين أوروبيين استخدام الأموال الأوروبية في انتهاك حقوق المهاجرين, إلا أن الاتحاد الأوروبي لم يقدم توضيحاً كاملاً حول كيفية استخدام تلك الأموال, في حين أكدت المفوضية الأوروبية التزام الدول الشريكة بمبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان.